هوامش

عبدالله الأيوبي AYOOBI99@GMAIL.COM

إيران في مواجهة تحديات قائمة

لم يكن السؤال، ما إذا كانت أجهزة الأمن الإيرانية قادرة على إخماد الاحتجاجات التي اندلعت في البلاد نهاية ديسمبر من العام الماضي، مطروحا على طاولة النقاش والتحليل التي رافقت هذه الأحداث وشخصّتها، بل السؤال الأهم والقائم حتى الآن هو ما إذا كانت إيران قادرة على معالجة الأسباب التي أدت إلى اندلاع تلك الأحداث التي تعتبر الأعنف منذ الصدام الدموي الكبير الذي رافق انتخاب الرئيس السابق أحمدي نجاد عام ٢٠٠٩ ونزول مؤيدي التيار الإصلاحي إلى الشوارع احتجاجا على نتائج تلك الانتخابات واتهام السلطات الإيرانية بتزوير نتائجها، فالأحداث الأخيرة وإن خفت حدتها بعد التدخل الكثيف من قبل أجهزة الأمن الإيرانية، وإن كانت حتى الآن لا تشكل خطرا حقيقيا على مركز النظام، إلا أن الحل الأمني الذي لجأت إليه السلطات الإيرانية ليس هو الحل الذي يمكن أن يعالج الأسباب.

فالأسباب التي أدت إلى اندلاع تلك الأحداث التي تسببت، بحسب الأرقام الرسمية الإيرانية، في سقوط أكثر من عشرين قتيلا وعشرات الجرحى واعتقال المئات، لا يمكن معالجتها بالطريقة التي لجأت إليها السلطات الإيرانية، فهذه الأسباب مرتبطة بمطالب ذات جذور اجتماعية واقتصادية ومعيشية وسياسية أيضا، وكلها مطالب ليس لها علاقة ولا يمكن التعامل معها بالوسائل الأمنية، فاتهام السلطات الإيرانية للمحتجين بالعمالة للخارج لم تعد حجة مقبولة، حتى لو افترضنا وجود عناصر مندسة لها ارتباطات خارجية، فإن الشعارات التي رفعها المتظاهرون والمطالب هي مطالب مشروعة ومحقة، وحتى السلطات الإيرانية نفسها تعترف بأحقيتها ومشروعيتها.

تمكن الأجهزة الأمنية الإيرانية من إخماد الاحتجاجات لا يعد نصرا، فليس هناك أدنى نسبة من التكافؤ بين المتظاهرين العزل وبين أجهزة أمنية مدججة بجميع أدوات القمع والتسليح، فالإخماد الأمني للاضطرابات إنما هو في الواقع ترحيل لأسبابها وليس حلها، وهذا في حد ذاته يعني أن معاودة اشتعالها وتفجرها من جديد وفي أي لحظة أمر وارد جدا، ولا أحد يستطيع أن يجزم بمدى حدتها في المرات القادمة إذا ما استمرت الأسباب قائمة من دون علاج، والتعامل الأمني مع مثل هذه المطالب والتظاهرات يتناقض مع رفع النصوص الدستورية والقانونية التي تبيح وتعطي حرية التظاهر والاحتجاج، ذلك أن العبرة بالترجمة العملية لهذه الحقوق وليس بتدوينها النظري.

فالحكومة الإيرانية مطالبة بالإصغاء بأمانة ونزاهة وصدق للمطالب المشروعة والمستحقة التي رفعها المتظاهرون خلال احتجاجاتهم التي اجتاحت عشرات المدن الإيرانية، فنزول مؤيدي الحكومة الإيرانية إلى الشوارع لإظهار تأييدهم لها واحتجاجا على ما اسموه بأعمال العنف والتخريب التي رافقت تلك الاحتجاجات، لا يعني أن مطالب المحتجين ليست مشروعة أو أنها ليست مطالب جامعة للشعب الإيراني، فهناك فئات مجتمعية واسعة معنية بهذه المطالب، وخاصة المتعلقة بالحياة المعيشية والاقتصادية وما يسببه الفساد من إهدار لثروات الشعب الإيراني.

هناك أخطاء كبيرة وكثيرة تراكمت داخل المؤسسة الحاكمة في إيران، وهذه الأخطاء من شأنها أن تكبر وتتسع وسوف تشكل مزيدا من المشاكل للسلطات الإيرانية، فالشارع الإيراني يتطلع إلى حياة أفضل من تلك التي يعيشها الآن، أضف إلى ذلك أن هامش الحريات السياسية والاجتماعية ليس هو الهامش الذي يطمح إليه الشعب الإيراني، وبالتالي فإن سعي الحكومة إلى طمر الأسباب التي تقف وراء هذه الاحتجاجات بدل الاعتراف بها ومعالجتها، لن يكون في صالحها مستقبلا، بل على العكس من ذلك سيفاقم من حجم المشاكل والمصاعب ويرفع من درجة حنق الإيرانيين من سياسة النظام.

فالذين نزلوا إلى الشوارع رافعين مطالبهم المشروعة، هم مواطنون إيرانيون ومن حقهم التمتع بخيرات وثروات بلادهم، ومن حقهم أن يعترضوا على سياسة الحكومة الإيرانية وينتقدوا تصرفاتها وطريقة تسييرها لشؤون بلادهم وكل أنشطتها الداخلية والخارجية، فهذه من الحقوق المسلم بها من قبل الأنظمة الديمقراطية، وإيران تحسب نفسها واحدة من هذه الأنظمة، لكن ذلك يتناقض مع تصرفاتها تجاه المحتجين، الذين رفعوا مطالبهم المشروعة التي اعترف بها الرئيس الإيراني روحاني نفسه. فبالإضافة إلى الشعارات المعيشية والاقتصادية التي رفعها المحتجون خلال احتجاجاتهم في مختلف المدن الإيرانية، بما فيها المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان، هناك شعارات سياسية ترفع لأول مرة في إيران بعد الإطاحة بنظام شاه إيران الراحل محمد رضا بهلوي، فشعارات «يسقط الديكتاتور» وإسقاط ذلك على مرشد الثورة الإيرانية أية الله على الخامنئي، تعتبر تجاوزا خطيرا لما تعتبره السلطات الإيرانية بالخطوط الحمراء، وهذا مؤشر على أن جدار الخوف من إجراءات النظام يمكن أن يتهاوى في أي لحظة، وخاصة إذا ما استمرت الأسباب التي أدت إلى تفجر تلك الاحتجاجات.

فالحكومة الإيرانية تستطيع أن تسمي المحتجين مثلما تشاء، وتستطيع أن تتعامل معهم بالطريقة التي تروق لأجهزتها، لكن ذلك ليس سوى هروب إلى الأمام وترك المشكلة والأسباب على علتها، مثل هذا التعامل مع المشاكل الداخلية ومع علاقة النظام بقوى المعارضة المختلفة، أثبت فشله في أكثر من مرة ومنطقة. وفي نهاية الأمر فإن السلطات هي التي سوف تدفع الثمن الباهظ جراء مثل هذا التعامل، فليس «في كل مرة تسلم الجرة»، كما يقول المثل، فلا يمكن للسلطات أن تضمن قدرتها على قمع الاحتجاجات في كل مرة، وليس هناك من يضمن نجاح مثل هذه الإجراءات.

المواطن العربي ودوره في التصدي للشائعات بمواقع التواصل الاجتماعي !

بقلم:

د. عبدالإله بن سعود السعدون ○

تعيش منطقتنا الإقليمية حالة من عدم الاستقرار السياسي لتعرضها للتآمر التحريضي من أكثر من جهة طامعة تتشابك مصالحها وأهدافها العدوانية للنيل من أمن واستقرار دول خليجنا العربي ومحاولة تفكيك وحدته الجغرافية بإثارة الفتن التحريضية، مجندة لهذا الغرض العدواني نفرا من العملاء المندسين في مجتمعاتنا الخليجية مشكلين طابورا خامسا متبعا توجيهها ومنفذًا خططها الإرهابية.

وتأتي الشائعة الكاذبة المعدة الصنع في دهاليز مطابخ العدوان من أخطر الأسلحة الفتاكة لاختراق وحدة مجتمعاتنا العربية الخليجية، ومن هنا تأتي أهمية أن يكون وعي وإدراك المواطن الخليجي والعربي يقظًا للتصدي لهذا الجيش غير المرئي من أعداء وطننا وقيادتنا المخلصة. وتأتي الوحدة الوطنية الدرع الواقية لوضع هذه الأكاذيب الملفقة ومعها مصادرها ومروجيها في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في مكامن عدم الاهتمام وإيقاف دائرة ترويجها بين مجتمعنا الواحد، وأن يكون وعي الضمير الوطني المصفاة الطاردة لكل شائعة مغرضة تشكك في وحدة وتلاحم شعبنا الوفي بقيادته النبيلة.

إن لكل اختراع جديد إيجابيات لوجوده في خدمة المجتمع، وقد يكون أيضًا وسيلة ميكافيلية للوصول إلى أهداف سلبية فيها الضرر الكبير على وحدة المجتمع وتلاحمه، نظام حكمه أيًا كان شكله، ومن أبرز هذه السلبيات تلك الشائعات التي يطلقها أعداء الأمة من الداخل أو أعداؤها الإقليميون والدوليون كسلاح نافذ لمصادر قوته وأمنه.. ولا بد من إعادة النظر في الطرق التي يستخدم البعض وسائل التواصل الاجتماعي والمتضمنة الشائعة المدسوسة من خلالها لتصل إلى أكبر شريحة من المجتمع، وقد تكون بقصد مبيت لأبعادها الخطرة أو لتكرارها من دون إدراك خطرها على المجتمع بأسره.. ولا بد أن يكون المواطن الصالح رقيب نفسه ويقظًا أمام الشائعات المغرضة من دون تكرارها، بل وأدها وإيقاف انتشارها صيانة لوحدة المجتمع وأمن الوطن القومي، ولا سيما أننا في حالة محاربة الإرهاب الداخلي والخارجي وأمامنا عصابات إرهابية مدربة على جميع الأسلحة الهدامة وعلى رأسها سلاح الشائعات لخلق جو من التشكك والغضب لدى أبناء الشعب الواحد وإضعاف وحدته الوطنية ليصل إلى غرضه من بث الشائعات التي تهيئ للإرهاب العدواني وتخريب المجتمع ومكتسباته الوطنية.

في الوقت الذي أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي بكل مسمياتها وأصنافها التي غطت بشكل سريع وسائل الإعلام الاجتماعي أو الاتصال البديل والمباشر بالمتقن لأدواته المباشرة وبلوغ المشتركين لمعظم سكان العالم في هذه الوسائل الحديثة وكيفية توظيف التقنية الحديثة والمعروضة بين يديك بحرية ومجانية مطلقة ولا بد من اليقظة الوطنية في كيفية استخدامها من دون الانزلاق في فخ الإساءة إلى حرية وأمن المجتمع واستقراره.

لا بد من البحث عن مسببات ومصادر هذا الوباء الاجتماعي وانتقاله السريع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومحاولة التوصل إلى حلول جذرية لإيقاف تأثيره على المجتمع كأي خطر يهدد الأمن المجتمعي.

فما هي الشائعة؟ يعرف رجال علم الاجتماع بأن الشائعة خبر أو مجموعة أخبار غير صحيحة وملفقة بشكل يمكن تصديقها وهي قريبة من معنى الكذب تهيأ في مطابخ عدائية سواء كانت شائعة سياسية أو اجتماعية أو تنتجه نحو الحياة الاقتصادية لأي مجتمع بقصد تخريبه من الداخل، ونشرها من خلال وسائل التداول الاجتماعي بقصد التشكيك لخلق البلبلة والتساؤل المتداول عن صحتها من عدمه. وأحيانًا تغطي الشائعة خبرا عاديا متداولا بشيء من المبالغة والتهويل وعرضه بشكل مغاير لصحته بقصد قلب الحقائق والتأثير النفسي على المواطنين المتلقين لهذه الشائعة وتصديقها ومن ثم بثها ضمن هذه التقنية الحديثة المنتشرة في المجتمعات المختلفة ويصنفها كثير من علماء السياسة والاجتماع بأنها أحد صنوف الحرب النفسية المؤثرة وأشكالها من دون تحديد كالدعاية الكاذبة عن منتج زراعي، فإن غسل الدماغ سلاح المنظمات الإرهابية وافتعال الفتن والأزمات المصطنعة.

إنها دعوة صادقة لكل مواطن يدرك واجباته الملزمة تجاه ملكه المفدى ووطنه الغالي الذي احتضنه بين جوانبه، وإننا جميعًا شركاء هذا الوطن الحبيب مدعوون وبذكاء عال للتصدي للشائعات المغرضة العدوانية ولا بد من تحكيم العقل الذي حباكم الله إياه وميزكم به عن سائر المخلوقات الأخرى للتفريق بين الشائعة المغرضة وبين الخبر الصحيح بالرجوع دائمًا إلى المصادر الرسمية لكل الأخبار والتوجيهات التي ولله الحمد تحمل صفة الشفافية دائمًا من خلال وسائل الإعلام المنتشرة وبحرية في فضائنا الوطني.. واليقظة التامة بتشابك المواطن والمسؤول الأمني من أجل حصر منبع الشائعة ومحاصرة مصدرها وتقديم مروجيها للقضاء العادل لتجفيف مستنقعها عن محيط جغرافيا خليجنا العربي الموحد بإذن الله من أجل صيانة وحدتنا الوطنية والحفاظ على قوة ومتانة أمننا القومي.

○ عضو هيئة أمناء منتدى الفكر العربي
– عضو ملتقى الحوار العربي التركي
– عضو جمعية الصحفيين السعوديين
alsadoun100@gmail.com

كيف يُمكن إنهاء ٧٠ عامًا من الظلم للفلسطينيين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الذكرى الأربعين لاحتفال الأمم المتحدة بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، عقد منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني، ومقره لندن، ندوة خاصة في البرلمان البريطاني، تحت عنوان «كيف ننهي سبعين عاما من الظلم والاحتلال»، سعى من خلالها لإبراز تحديات الحركات التضامنية، وتقديم حلول لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

استضاف الندوة داخل المبنى الرئيسي للبرلمان، النائب تومي شيبارد – نائب رئيس مجموعة أصدقاء فلسطين في البرلمان البريطاني، وشارك فيها عدد من البرلمانيين واللوردات وأكاديميين ودبلوماسيين عرب وأجانب بحضور سفير فلسطين لدى المملكة المتحدة.

وتحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام، وفقا لما ينطوي عليه من معان ودلالات بالنسبة الى الفلسطينيين. ففي ذلك اليوم من عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي أصبح يعرف باسم قرار التقسيم، والذي نص على أن «تُنشأ في فلسطين «دولة يهودية» و«دولة عربية»، مع اعتبار القدس كيانا متميزا يخضع لنظام دولي خاص».

وعادة ما يوفّر اليوم الدولي للتضامن فرصة لأن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على حقيقة أن قضية فلسطين لم تُحل بعد، وأن الشعب الفلسطيني لم يحصل على حقوقه على الوجه الذي حددته الجمعية العامة، وهي الحق في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أبعدوا عنها.

ويصادف الاحتفال باليوم العالمي هذا العام مرور ١٠٠ عام على صدور وعد بلفور، الذي مهد لقيام إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

افتتح الندوة النائب تومي شيبارد بتأكيد أهمية مثل هذه الفعاليات في التوعية والتأثير، وأهمية الحركات التضامنية حول العالم، مشيرًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ الخاص باعتماد هذا اليوم للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

وبدوره، انتقد سفير فلسطين في بريطانيا، «ازدواجية المعايير» في الغرب عندما يتعلق الأمر بممارسات دولة الاحتلال المخالفة للقوانين الدولية، مؤكدا أنه لا يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط من دون حل عادل للقضية الفلسطينية. وألقى باللائمة على دولة الاحتلال وداعميها في الغرب وخاصة الإدارة الأمريكية في فشل فكرة حل الدولتين حتى الآن.

أما الأكاديمية الفلسطينية غادة الكرمي، فقد اعتبرت الأمم المتحدة سببا مباشرا في إيجاد دولة الاحتلال على حساب الحقوق والأرض الفلسطينية، مشيرة إلى أن تحديد يوم للتذكير بمعاناة الفلسطينيين لا يعفيها من المسؤولية. وطالبت الحكومة البريطانية بالتوقف عن «التماهي مع السياسات الإسرائيلية»، ودعتها إلى منع التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية البريطانية. وقدمت بعض الاقتراحات العملية، مثل وقف مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية الغربية لإسرائيل وإضفاء الشرعية على دولة فلسطين من خلال الاعتراف بها. ومع ذلك، لم تشر إلى سياسة الإبقاء على الوضع الراهن التي تتضح في إجراءات الحكومات الغربية بالرغم من أنه من السهل الإشارة إلى أنه يجب عليهم تغيير سلوكياتهم.

أما «هيو لانينج»، مدير «حملة التضامن مع فلسطين»، فقد شدّد على أهمية الحركات الشعبية المنظمة بشكل جيد في الدول الغربية، في إشارة منه الى الحلول القابلة للتطبيق لإنهاء الظلم الحالي. وعلى العكس من ذلك، ألقت البارونة «تونج»، عضو مجلس اللوردات البريطاني، الضوء على الفعالية المحتملة لتواصل الفلسطينيين مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول المؤثرة على الصعيد الدولي. إلا أن كلًا من تونج، ولانينج اختارا مناقشة التوجه للأطراف الخارجية لحل هذا الصراع من أجل إحداث تغيير حقيقي ذي مغزى على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالحركات الشعبية –التي تمثل أحد الحلول– سلط «لانينج» الضوء على التقدم الذي أحرزته «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» «بي دي اس»، كمثال رئيسي على أن الإجراء المباشر قد يحدث تغييرًا. وهي حملة عالمية تطلب فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل من أجل تحقيق أهداف أساسية هي «إنهاء الاحتلال وهدم الجدار، والاعتراف بالحقوق الأساسية للفلسطينيين، وحق العودة للاجئين». وتضم الحركة ١٧٠ منظمة تسعى لتكثيف الضغوط الاقتصادية على إسرائيل لتتخذ إجراءات للنهوض بحقوق الفلسطينيين.

وفي حين أنها تأسست في الأراضي الفلسطينية في ٢٠٠٤ وانتشر نشاطها عالميًا، حيث أصبحت تضم جماعات العدالة والتضامن الفلسطينية في الغرب؛ فقد أدانها العديد من الحكومات على أساس أنها معادية للسامية. ومن هنا كرس «لانينج» كثيرا من الوقت للتركيز على الموقف الإسرائيلي من الحركة لدرجة أنه وصف تل أبيب بـ«النفاق والازدواجية». ففي الوقت الذي تزعم فيه بأنها دولة ديمقراطية، تحاول خنق حركة مجتمع مدني قانونية.

وفي تقرير أصدرته مؤسسة «راند» الأمريكية عام ٢٠١٥ بات واضحًا أن الحركة يتزايد أنصارها، وبالتالي فإن المقاطعة يمكن أن تكلف إسرائيل ٤٧ مليار دولار خلال ١٠ سنوات قادمة. وقد نجح هذا الأسلوب قديما في جنوب إفريقيا، خلال حقبة الفصل العنصري؛ ومن ثم، شدد «لانينج» على أمله في أن تنمو القاعدة العريضة لها في جميع أنحاء العالم الغربي، فتجبر إسرائيل على الإذعان والاستسلام لأهداف الحركة.

غير أن «لانينج» اتهم الحكومة البريطانية بمحاولة منع حركات المقاطعة وإسكات الناقدين لإسرائيل كدولة احتلال بقرارات لا تخلو من تأثير اللوبي الإسرائيلي، داعيا إياها الى القبول بالمناقشة الموضوعية لمثل هذه القرارات؛ لأن الإصرار عليها مخالف لقيم الحرية الشخصية وحرية التعبير، لكنه في ذات الوقت أوضح أن هناك واجبا على عاتق الجالية الفلسطينية وأصدقائها من الجاليات العربية بأن تنظم نفسها أكثر وأن تطور من آليات تأثيرها على السياسيين البريطانيين.

وفيما يتعلق بالنهج الشعبي لإحداث تغيير في سياسة الحكومات الغربية تجاه إسرائيل، أوضحت «تونج» أنه في حين أن منظمات العدالة والتضامن الفلسطينية المحلية والدولية تتشارك معًا في السعي للوصول إلى إعلان الدولة الفلسطينية؛ تظل قدرة هذه المنظمات على فرض إصلاحات ما في سياسة الحكومات الغربية تجاه إسرائيل محدودة في ضوء تأثير اللوبي الإسرائيلي وتمويله للسياسيين البريطانيين أثناء عملية الانتخابات البرلمانية، ومن ثم طالبت بتغيير نظام الانتخابات الذي يسمح باستمرار هذا التأثير عبر نظام التبرعات للمرشحين.

وعلى خلفية هذه الاتهامات، أوضحت أن الظلم الذي يقع على الفلسطينيين لا يمكن احتماله وأنه لا يمكن مسامحة من يسهمون في استمرار هذه المعاناة، مشيرة إلى دور حكومتها في ذلك بسبب عدم اعترافها بالدولة الفلسطينية رغم توصية البرلمان. وأما عن دورها في مساءلة الحكومة، حول جوانب المعاناة الفلسطينية، فقد أشارت إلى أنها تقوم بذلك بشكل متكرر؛ إلا أن الحكومة تكرر إجاباتها الدبلوماسية الروتينية التي لا تقدم ولا تؤخر.

وفي حين أشارت «تونج»، إلى أنه لا يمكن سن وإنفاذ تشريعات ترمي إلى توسيع نطاق حقوق الفلسطينيين، أكدت أن الفلسطينيين يجب أن يدركوا كيف استغلت إسرائيل كثيرًا من نفوذها داخل الحكومات الغربية منذ عام ١٩٤٨، مؤكدة أن اللوبي المؤيد لإسرائيل في الحكومات والمؤسسات الغربية، واسع النطاق. والدليل على هذا لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) التي تأسست عام ١٩٦٣ كمثال نموذجي لكيفية نجاح هذا اللوبي في تعزيز نفوذه، والتي تعد من أقوى جماعات الضغط على أعضاء الكونجرس.

وفي الوقت الذي لا تمتلك فيه تاريخ ونفوذ لجنة «أيباك» في الولايات المتحدة؛ إلا أن «مجموعات الضغط الإسرائيلية» الأخرى لديها تأثير على الشرق الأوسط والسياسة الإسرائيلية الفلسطينية في جميع أنحاء الغرب. ففي المملكة المتحدة، تمثل كل من مجموعة «أصدقاء المحافظين في إسرائيل»، ومبادرة «أصدقاء إسرائيل»، مجموعات ضغط قوية، في حين تم إنشاء مجموعة جديدة هي «الأصدقاء الأوروبيين لإسرائيل» لنشر نفوذها داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. فيما أبرزت «البارونة» ما قامت به «بريتي باتيل»، وزيرة الدولة البريطانية السابقة للتنمية الدولية في إسرائيل، حيث التقت أعضاء في إدارة نتنياهو سرا من دون إخطار الحكومة البريطانية.

وترى «تونج» أن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها التصدي لهذه القوة السياسية، هي بأيدي الفلسطينيين، حيث يجب عليهم تشكيل هيئات ضغط خاصة بهم. وذكرت أنه في حين أن اليهود شاركوا سواء في بريطانيا أو في أماكن أخرى في الحياة العامة، سواء في البرلمان أو كقادة للمجتمع المدني؛ لم يقم الفلسطينيون بالمثل، حيث يتقوقعون داخل مجتمعهم المحلي، مشيرة إلى وجود عضو برلمان وحيد حاليًا في المملكة المتحدة وهو ذو أصول فلسطينية. وقد أكسب ذلك الوضع ضعفا للمجتمع الفلسطيني لبناء الحركات السياسية أو نشر نفوذهم على أعلى مستوى سياسيا من خلاله يمكنهم التعبير عن القضية الفلسطينية وتحدي اللوبي الإسرائيلي مباشرة.

وعلى الرغم من أن أغلب النقاش في الندوة قد رسم صورة للمساعي الفلسطينية من أجل العدالة، فإن مساهمة البارونة «تونج» والسيد «لانينج» ساعدت على تقديم حلول عملية. فالحديث عن مجرد تغيير الغرب من نهجه للضغط على إسرائيل للتغيير من دون تقديم تفاصيل عن المبادرات التي من شأنها تحقيق هذا أمر لا جدوى منه، وخصوصا في أعقاب قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس. غير أن البارونة وتونج قد أوردا طرقا يمكن من خلال تحقيقها إحداث تغيير في النظرة الدولية لصالح إعادة التوازن الدبلوماسي بعيدا عن إسرائيل ولصالح فلسطين، من خلال تغيير وطني داخلي، يتحقق من خلاله مزيج من الضغط الشعبي والتمثيل التشريعي، مدعوما بقوة الحركات الدولية. حينها يمكن أخيرا إنهاء ٧٠ عاما من الظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني.

لذا يمكننا القول بأنه من الصعب إحداث تغيير قوي لإزاحة الاحتلال الفلسطيني عن فلسطين إلا من خلال بعض الحلول التي يمكن أن تكون طويلة الأجل مثل المقاطعة وتكوين هيئات ضغط وحركات مناهضة شعبية.

عن مشكلة تداول «العملات الرقمية» عبر الإنترنت

بقلم:

نوره الزعبي

شهدنا في الفترة الأخيرة ضجة كبيرة وغير مسبوقة حول «العملات الرقمية» المستخدمة عبر شبكات الاعلام الرقمي والتكنولوجيا الحديثة. فبات الكثير من الناس من مختلف دول العالم، من مشرقه إلى مغربه يتساءلون عن مفهوم «العملة الرقمية» ومجالات ونطاق استخداماتها عبر المجتمعات الافتراضية وعلى منصات الإنترنت.

وعلى الرغم من أن «العملات الرقمية» أصبحت حديث الشارع اليوم، فإن تاريخها يعود إلى عام ١٩٨٣م حين قدم الباحث «ديفيد تشوم» بحثا «كاملا» عن مفهوم «المال الرقمي». ومنذ ذلك الوقت فقد ظلت «العملة النقدية» موجودة كفكرة نظرية حتى عام ١٩٩٠م، حين أسس «ديجكاش» في أمستردام شركة دفع إلكترونية هدفت إلى تسويق فكرة بحث «ديفيد تشوم» والاستثمار في «العملة النقدية». وفي سنة ١٩٩٧م قدمت شركة «كوكاكولا» لعملائها خيار شراء منتجاتها من خلال الهواتف النقالة آنذاك باستخدام النقد الرقمي، حتى تصدرت شركة «باي بال» سوق النقد الرقمي بجدارة.

ومن ثم برزت «العملات النقدية» بشكل أكبر في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حتى ظهور شركة «البيتكوين» في ٢٠٠٨م، التي مازالت متصدرة سوق العملات الإلكترونية والمال الرقمي، وأصبح لها أجهزة صراف إلى في عدد من الدول الغربية. ومع تطور وتقدم شبكات التواصل الاجتماعي «السوشيال ميديا» ومواقع الإنترنت، ولا سيما مع زيادة معرفة الناس بالمال الرقمي، ظهرت العديد من شركات «العملات النقدية» مثل «لابت كوين» و«الاثريوم».

وقد عرف الباحثون الاقتصاديون وخبراء المال والاقتصاد «العملة الرقمية» أو «النقود الإلكترونية» على انها نوع من العملات المتاحة فقط في عالم وفضاء الإنترنت والمجتمعات الافتراضية عبر شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي، وليس لها وجود مادي مثل الأوراق النقدية والنقود المعدنية. والجدير بالذكر هنا، أن «العملات الرقمية» استحوذت على فكر الكثير من الناس وبالأخص مع عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم، إلا انه في ذات الوقت «لا مركزية» «النقود الرقمية» أثارت مخاوف وقلق الناس من تداولها حتى عبر المجتمعات الافتراضية، رغم أن نسبة استثمارها رقميا «تجاوز مؤخرا» ٨٠٠ مليار دولار على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تخضع حكومات دول العالم لاستخدام «العملة الرقمية» رغم رفضها الان لتداولها وجعلها عملة مركزية في المستقبل. فالعملة الإلكترونية غير ملموسة ولا يستطيع الفرد استثمارها والانتفاع بها في المجتمع الحقيقي، وتعتمد في استخدامها الرقمي على التشفير واستخدام الشفرات. وتتم عملية تداول «العملات النقدية» من خلال أولا اختيار العملة الرقمية المراد استثمارها أو التداول بها ومن ثم فتح محفظة رقمية بها، ومن ثم يتم الحصول على أو امتلاك أول عملة نقدية رقمية والتداول بها.

وخلافا لما حدث في الأزمات الاقتصادية المتعددة والمتكررة التي جعلت الأشخاص في مختلف مناطق ودول العالم يعيدون التفكير في طرق وسبل استثمارية جديدة، ما جعلهم يتجهون إلى المتاجرة والاستثمار والتداول بالعملة النقدية، كذلك تميزها بالسرعة الفائقة، حيث يتم استخدامها عبر شبكات مواقع الإنترنت خلال ثوانٍ، بعكس المعاملات البنكية والمصرفية – المركزية.

وأيضا انخفاض كُلفة شرائها والربح فيها أثناء عملية بيعها وتميزها بخاصية الحماية العالية، حيث إن كل عملية اقتصادية أو مالية – رقمية يتم حفظها وتوزيعها على ملايين الحواسيب حول العالم، وهو ما يجعل عملية اختراقها مستحيلة، كما تتم عملية التداول أمام العالم كعملية تداول الأسهم في أسواق البورصة، ما يجعل التلاعب فيها من المحال حدوثه.

وبجانب انجذاب العالم اليوم إلى النقود الإلكترونية وارتفاع سعر عملة «البيتكوين» الرقمية من دولار أمريكي واحد فقط إلى ١٤ ألف دولار أمريكي في الأونة الأخيرة، ما جعل حكومات ومصارف العالم تعيد التفكير في «العملات الرقمية»، فإنه لايزال عدم إلمام الناس بكل المعلومات الارشادية حول استخدامها وعن أفضل «النقود الإلكترونية» المتاحة في السوق الرقمي بالإضافة إلى عدم الاعتراف بها في المؤسسات المالية والمصارف والحكومات يجعل موقفها يتأرجح بين القوة والضعف.

ثورة الجياع .. الأمل والتحدي في إيران

بقلم:

د. سفيان عباس التكريتي○

الإيرانيون الجياع حسموا أمرهم واتخذوا قرارهم في تحقيق طموحاتهم بالخلاص من الحكم الدكتاتوري الرجعي القمعي.... فإن ثورة الجياع كانت مفاجأة لنظام الملالي وأحدثت له الصدمة من الوهلة الاولى، حيث لم يتوقع ان يثور الجياع في مائة واربعين مدينة إيرانية خلال اسبوعين وبهذا الحضور الضخم من المواطنين الذين اجتاحوا شوارع المدن الإيرانية قاطبة.. تحت شعار الموت للدكتاتور خامنئي وهو الحجة الكبرى للدجالين الحاكمين والذي يحظى بتقديس الشعوذة التأليهية عند أزلام النظام ومليشياته الإرهابية داخل إيران وخارجها.

فالجياع استهدفوا في شعاراتهم الرمز المؤله لدى الملالي، ما ادى إلى ارباك وتصدع النظام في الأيام الاولى لثورة الجياع المباركة بعد حرق صوره وصور المقبور الخميني.

وهذا يعني، وفق استراتيجية الثورات الكبرى، أن الشعب قد سئم نظام الفاسدين المجرمين القابضين على السلطة باسم الدين... وهو التحدي الأكبر لهذه الزمر الفاسدة التي دمرت هذا البلد العريق وأعادت شعبه إلى العصور الحجرية ما قبل التاريخ وكبلت كل النواحي النهضوية والحضارية وحجمت العقول الابداعية المعهودة في الشعب الإيراني منذ آلاف السنين.. وراح يكيل الاتهامات يمينا وشمالا تارة إلى المعارضة الإيرانية الديمقراطية بقيادة منظمة «مجاهدي خلق»، التي تتزعمها المرأة الحديدية مريم رجوي.

هذه المنظمة قدمت الكثير من الدماء الطاهرة من أجل تحرير الشعب الإيراني من أسر عبودية هذا النظام. وتارة أخرى توجه اتهاماتها إلى أمريكا... متناسية ان الخميني أول من فتح قنوات الاتصالات مع أمريكا وإسرائيل.

اذن ثورة الجياع انفجرت كالبركان الحارق وتجاوزت كل الخطوط الحمراء، وان النظام ادرك نهايته المحتومة ولن يستطيع الوقوف في وجه الشعب الثائر الذي انتفض عن بكرة أبيه بعد أن كسر حاجز الخوف.

ولم يعد يبالي للقمع الدموي والبطش الهستيري للاجهزة الامنية ومليشيات الحرس الإرهابية.. ان الشعب الإيراني بكل أقلياته ومكوناته وعرقياته قد اشعل فتيل ثورة الجياع التاريخية ضد أعتى نظام مارس إرهاب الدولة ضد شعبه منذ عام ١٩٧٩. وأشرس نظام دموي ارتكب الجرائم الدولية بكل اشكالها وألوانها التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأعدم المعارضين ببطشه القمعي من دون محاكمات عادلة، ونهب وبدّد ثروات الشعب القومية حتى تم إفلاس الخزينة.. فثورة الجياع انطلقت من رحم هذه الكارثة الوطنية التي اصابت حياة المواطنين في الصميم وأوصلتهم إلى مستويات الفقر القاتلة.. ان الشعب الإيراني يرنو إلى النصر بأمل وثاب، وبات قريبا جدا بعدما شهد الدعم الدولي الكبير في الأمم المتحدة.

○ كاتب عراقي.